

المقدمة

المقدمة

وجدت ظاهرة الأبناء غير الشرعيين في مصر القديمة وفقاً لما أشارت إليه الوثائق فإن أعداد الأبناء غير الشرعيين كانت كثيرة، بالإضافة إلى اختلاف مفهوم الشرعية من وجهة نظر المجتمع المصري القديم، وليس من وجهة نظر مجتمعنا الآن، حيث كان يتم تصنيف الأطفال غير الشرعيين على أساس العرف والتقاليد والقوانين التي وضعها المصري القديم وصنف بها الطفل الشرعي والطفل غير الشرعي، بالإضافة إلى وجود فوارق كثيرة بين الطبقة الحاكمة - التي تمثلت في طبقة الملوك - وطبقة الأفراد، كما أن مفهوم الشرعية عند طبقة الملوك يختلف عنه عند طبقة الأفراد، وهذا ظهر واضحاً في زواج الأخوات والمحظيات والخليات، وبين تعدد زوجات، وقد اتبع بعض أفراد المجتمع الملوك في هذه الخطوة .

وقد تناولت الباحثة موقف المجتمع من الأطفال غير الشرعيين منذ الدولة القديمة حتى الدولة الحديثة وعن أسباب وجود هذه الظاهرة وتحديد المجتمع لهؤلاء الأطفال تحت مسمى الأطفال غير الشرعيين وعن مكانة الأم التي بدورها كان لها أكبر الأثر في تحديد وضع الطفل في المجتمع ومدى شرعيته التي كانت تسبغ عليه من مدى أحقيته في النسب والميراث ووراثة العرش حيث وجدت حالات لأطفال غير الشرعيين من محظيات أو خليات ولكن آبائهم أعترفوا بنسبهم وقاموا بأعطائهم جميع حقوقهم وحالات لزوجات ثانويات عن طريق شرعي ولكن آبائهم تم معاملتهم على أنهم أبناء غير شرعيين من خلال عدم أحقيتهم في الميراث أو وراثة العرش إذا كانوا من الملوك أو الوظائف المختلفة إذا كانوا من عامة الشعب.

وقد واجهت الباحثة العديد من الصعوبات خلال تناولها للبحث وتذكر منها:

أولاً: قلة المصادر الخاصة بالأطفال غير الشرعيين من الأفراد؛ حيث لم يكونوا يملكون ما يسجلون عليه تفاصيل حياتهم أو سردها.

ثانياً: كل ما كان مباح للملوك فهو محرم للأفراد وبهذا تقل المصادر الخاصة بهم.

ثالثاً: كثرة الآراء حول أنساب الملوك لأن الكثير منهم لم يكون له الحق في اعتلاء العرش ولهذا فيقوم بحى كل ما يخص الملك الذى يسبقه ويخلق أساطير وأكاذيب حول نسبه فتكثر الآراء.

رابعاً: أن أطفال غير الشرعيين من الملوك هم فقط الذين يستطيعون تسجيل أنسابهم وحياتهم ولكن أطفال غير شرعيين من العامة فلا يستطيعون بسبب قلة شأنهم وأنحدار مكانتهم.

أما عن الإطار العام للرسالة فقد جاءت في مقدمة وأربعة فصول تفاوتت أحجامها وفقاً لوفرة المصادر التي أشارت إليها الباحثة وفقاً لمضمون كل فصل وخاتمة وأشكال.

الفصل الأول بعنوان " أسباب ظاهرة الأطفال غير الشرعيين في المجتمع " ويتناول الأسباب الجوهرية التى أدت إلى ظاهرة الأبناء غير الشرعيين في مصر القديمة ومن أهمها:

أولاً: الزنا؛ فقد اعتبر المصري القديم الزنا جريمة غير أخلاقية؛ حيث كانت تقام بين اثنين لايربطهم ميثاق الزواج، وكانت هذه العلاقات نتيجة انحرافات غير أخلاقية، ولقد سعى المشرع المصري القديم في مواجهتها، ووضع من العقوبات ما يصل إلى حد الموت.

ثانياً: زواج الأخوة من الأفراد؛ حيث لم يكن متاح لهم زواج الأخوات، وقد اعتُبر هذا الزواج محرماً بين أفراد المجتمع، ولكنه أُجيز فقط للملوك بهدف الحفاظ على نقاء الدم الملكي بين من يتولون العرش، ولكن وجدت بعض الحالات الشاذة بين أفراد المجتمع لهذا الزواج الذي اعتُبر جريمة نكرها جميع أفراد المجتمع.

ثالثاً: تعدد الزوجات؛ فقد وجدت حالات عديدة لتعدد الزوجات ظهرت في العديد من المقابر على الرغم من التفرقة بين الزوجة الرئيسية الشرعية وأبنائها، وبين الزوجات الثانويات وأبنائهن الذين كانوا ينسبون إلى أمهاتهم على اعتبار أنهم غير شرعيين؛ لأنهم ليسوا أبناء الزوجة الرئيسية الأولى، وبعضهم كانوا أبناء محظيات وخليلات، ولكنهم حصلوا على بعض الامتيازات التي كانت تُمنح من خلال آبائهم .

رابعاً: التبني، وهو أن يدعي رجل طفلاً غريباً عنه؛ فيربيه ويعطيه شرعية البنوة، وهو ليس ابنه الشرعي، ويترتب على هذه الصور من التبني آثار فى الزواج أو الميراث أو غير ذلك وكان من أهم اسباب التبني وجود الرجل العقيم الذى لم ينجب وحُرم من نعمة الأبناء، وكذلك المرأة العاقر.

بعض كبار السن يتبنون أطفالاً لخدمتهم وينسبون إليهم لمساعدتهم في أعمالهم أو بهدف توريث وظائفهم لهؤلاء الأبناء؛ وذلك بسبب عدم الإنجاب أو وجود ولد عاق لديهم.

الفصل الثاني بعنوان "وضع الأطفال غير الشرعيين فى المجتمع" ويتناول هذا الفصل عن حياة الأطفال غير الشرعيين في المجتمع، ونسب هؤلاء الأطفال الذين كانوا ينسبون دائماً إلى أمهاتهم، ووضع هؤلاء الأطفال الذين اختلفت ظروفهم من طفل لآخر فى المجتمع، ويرجع هذا إلى طبيعة الأم فقد اختلف ابن الزنا عن ابن المحظية عن ابن الخيلة عن ابن الزوجة الثانوية الذى كان أفضلهم وتمتع ببعض حقوقه، بالإضافة إلى توضيح وضع هذا الطفل من خلال الميراث، ووضع الابن غير الشرعى فى المجتمع الذى تحدد من خلال أمه ومدى اعتراف الأب بهذه البنوة حيث أن من الممكن أن يكون ابن محظية أو ابن خيلة ولكن يعترف به الأب ويعطيه جزء من حقوقه وقد يكون ابن زوجة ثانوية ولها شرعية والابن منسوب إلى والده ولكن ليس لأبنها أى حقوق ويرجع هذا إلى مكانة الزوجة الأولى التى قد تكون مستحوذة على كل الحقوق والسلطات فتمنع أبناء الزوجة الثانية من حقوقهم وبهذا يصبحون أبناء غير الشرعيين من خلال عدم أحقيتهم فى الميراث أو العيش فى نفس المكانة الإجتماعية مساوياً أبناء الزوجة الأولى أو فى وراثة العرش إذا كانوا أبناء زوجات ثانويات من الملوك.

الفصل الثالث بعنوان "أنساب الملوك غير الشرعيين من الزوجات الثانويات" وقد حتمت التقاليد المصرية ليرتقى الملك عرش البلاد أن يكون من أم ملكية، غير أن هذا الشرط لم يكن يتوفر في الملك أحياناً، إذا كان ابناً لزوجة ثانوية؛ لا تجري في عروقتها الدماء الملكية، حيث كانت القاعدة الثابتة فيمن يعتلي عرش مصر أن تسري فى عروق أمه وأبيه الدماء الملكية النقية، أما إذا كان ابناً لزوجة ثانوية فإنه ليس من حقه

اعتلاء العرش؛ لأن أمه لاتحمل الدم الملكي، ولكن في حالة عدم وجود وريث شرعي من الزوجة الرئيسية؛ فإن ابن الزوجة الثانوية يلجأ إلى الزواج من أخته غير الشقيقة من الزوجة الرئيسية حتى يكتسب أحقيته في اعتلاء العرش، وتُسبغ عليه الشرعية التي تمثلت في أبناء الزوجة الرئيسية، وإذا لم توجد أخت غير شقيقة تقوم مقامها أرملة الملك، وبذلك يقوى مركزه ويصبح أهلاً لتولي العرش، وفي هذه الحالة لا تقوم أسرة جديدة، وتبعاً للتقاليد فإن الأبناء ثمرة هذا الزواج هم أصحاب الحق الشرعي في العرش، لذا كان عليه أن يتزوج من أميرة ملكية لكي يدعم شرعيته في الوصول إلى العرش.

الفصل الرابع بعنوان "أمهات الملوك غير الشرعيين من الملوك" لم تسر قاعدة نقاء الدم الملكي في الأسرات التي حكمت مصر دائماً بشكل صحيح، بل سجل التاريخ المصري القديم عدداً من النساء استطعن الوصول إلى درجة الزوجة الملكية الأولى دون أن تكون حاملة لصفة الدم الملكي أو أن تكون على الأقل من بنات الملك من المحظيات وغيرهن، بل كن من عامة الشعب، وقد تم معالجة دخولهن للعائلة المالكة بأسلوب يُعد فريداً من نوعه في تاريخ مصر القديمة؛ حيث كن ذات شخصيات قوية وتأثير كبير على أزواجهن الملوك بأن أخذن الامتيازات جميعها، وأصبحن أهلاً لأن يكن زوجات رئيسيات في القصر الملكي يضاھين بهذه الميزات الملكات اللاتي يحملن الدم الملكي.

وقد تمثلت الزوجات الثانويات للملك في المحظيات والاميرات الأجنبية والاميرات من البيت المالک حيث كانت الزوجة الرئيسية هي ابنه الملك التي ورثت العرش عن أبيها وتكسب من يتزوجها من أخواتها الحق في وراثة العرش، ولم يكن الزوجات الثانويات أي حقوق ولا يرثن ولا يعتبرن زوجات رئيسيات للفرعون، ولا تحصلن على ألقاب خاصة إلا إذا كانت "ام الملك"، وهو اللقب الذي تحمله من قبل ابنها. ولم يكن لهن دور مؤثر داخل الحريم، لكنهن كنَّ يسعدن الملك بأعمال اللهو والتسلية، وأصبح لهن دورٌ كبيرٌ في فترات الأزمات السياسية، خاصة عندما لا تتجب الزوجة الرئيسية وريثاً للعرش.

وتمثلت الخاتمة فى أهم النتائج وهى محصلة هذا الباحث بالإضافة إلى أشكال توضيحية تشرح بعض التماذج الخاصة بهذا البحث.

الشكر والتقدير

إن هذا البحث يدين بالكثير الذين قدموا لى يد العون والمساعدة طوال إعداد البحث ، فلا يسعنى إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى أستاذى الجليل الأستاذ الدكتور / **حسن محمد محى الدين السعدى** أستاذ تاريخ مصر والشرق الأدنى القديم ومدير التعليم الدولى بجامعة الإسكندرية ، والذي أكن له كل احترام وتقدير لما قدمه من عون صادق وملاحظات بناءة وجهد فى الإشراف على هذه الرسالة، فجزاه الله عنى خير الجزاء.

ويسعدنى أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الدكتور / **وزير وزير عبدالوهاب** أستاذ الآثار المصرية المساعد ووكيل شئون الدراسات العليا والبحوث كلية الآثار جامعة الفيوم ، لتحمل سيادته مشقة السفر، فلقد شرفت بقبوله مناقشة هذا العمل المتواضع له منى خالص الشكر والتقدير .

كما يشرفنى أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتتان إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة / **رشا فاروق السيد** أستاذ الآثار المصرية المساعد، على تفضل سيادتها بمناقشة البحث وبمشاركتها فى لجنة الحكم لها منى كل تقدير واحترام .

كما يطيب لى أن أشكر كل أساتذتي فى قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية ، وأخص بالذكر الدكتور/ **عماد أحمد إبراهيم الصياد** مدرس الآثار المصرية فجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما أدين بالفضل إلى كل من ،**الزميلة هاجر حسن**، و**الزميلة شرين كمال**، على ما قدموه لى من يد العون و المساعدة أثناء إعداد البحث فجزاهم الله عنى كل خير .

كما أتقدم بخالص الشكر إلى جميع القائمين على الجامعات والمكتبات المصرية على حسن تعاونهم معى مما يسر لى حرية البحث والاطلاع .

وأخيراً لايمكن أن أنسى الدعم والعطاء والاعتراف بالجميل إلى أسرتى الكريمة (**والدى ووالدتى وأخى**) الذين تحملوا معى الكثير من المتاعب و الصعاب حتى أتممت هذه الرسالة بفضلهم بعد فضل الله تعالى ، فخالص دعواتي لهم بدوام الصحة والعافية ، فجزاهم الله عنى خير الجزاء .

كما أتوجه بالشكر لزوجي د/وسام محمد إبراهيم المدرس بقسم المناهج وطرق التدريس على دعمه المستمر ومساندته لي وتحمله معي الكثير من أجل أنجاز هذا البحث فجزاه الله عنى خير الجزاء.

هذا، وأرجو أن اكون قد وفقت في عرض ما هدفت إليه الدراسة ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .